

صفقة إطلاق المتهمين بتفجير مسجد دار الرئاسة تعيد رسم خارطة التحالفات في اليمن

المؤتمر الشعبي العام بصنعاء يقاطع هيئات السلطة الموازية بعد الصفقة الحوثية الإخوانية



لعنة صالح تلاحق قتلته إخوانا وحوثيين

وجرح قيادات بارزة في الدولة من بينها رئيس مجلس النواب في صنعاء يحيى الراعي ورئيس المؤتمر بصنعاء صادق أمين أوبراس وعدد من قيادات المؤتمر المتحالفة حاليا مع الحوثي، إلى تحولات مرتقبة في خارطة الاصطفافات بالنظر إلى التقارب الإخواني-الحوثي الذي تراءى الدوحة ومسقط، وحالة الغضب التي تعترى قيادات حزب المؤتمر بمختلف أجنحته بما فيها تلك التي لازالت منضوية تحت لائحة "الشراكة" مع الحوثي، والتي باتت ترى أن أحد أبرز مقومات هذه الشراكة التي جاءت على قاعدة العداء المشترك للإخوان لم تعد موجودة بعد عقد هذه الصفقة.

الحوثيين وجماعة الإخوان في اليمن. وتلقي عملية إطلاق سراح المتهمين في هذا التوقيت بظلالها على المشهد السياسي اليمني برمته، بالنظر إلى حساسية هذا الملف الذي تحاشت العديد من القيادات السياسية والحكومات، التي أتت بعد مغادرة الرئيس السابق علي عبدالله صالح للسلطة، الخوض فيه أو محاولة الاقتراب من تفاصيله الشائكة. وتشير المعطيات الأولية حول تداعيات قضية إطلاق المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس السابق ومقتل رئيس مجلس الشورى حينها عبدالعزيز عبدالغني وعدد من حراسات الرئاسة،

الأمن الدولي 2014 بصفتها عملية إرهابية. وجرت عملية "تبادل الأسرى" المثيرة للجدل في الوقت الذي ترعى فيه الحكومة السعودية حوارا للتقريب بين قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام والحكومة الشرعية، وهو ما يزيد من التعقيدات أمام محاولات توحيد المكونات في معسكر المناوئين للحوثي. ورجحت مصادر مطلعة لـ "العرب" أن تكون العملية، التي تمت بتسويق قطري عماني ومشاركة قيادات بارزة في حزب الإصلاح متواجدة في تركيا، تهدف لإفضال جهود التحالف العربي وتصب في اتجاه محاولات التقريب بين

أحد محامى الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وأسر ضحايا تفجير جامع دار الرئاسة، عن تحركات يقوم بها عدد من قادة حزب المؤتمر الشعبي العام لإثارة موضوع إطلاق سراح المتهمين لدى المنظمات الدولية. وقال علاو، متحدشا لـ "العرب" من نيويورك، إن وفدا سياسيا رفيع المستوى من قيادة المؤتمر سيلتقي الاثنين، في مقر الأمم المتحدة الأمين العام للمنظمة، لإبلاغه رسميا بموقف الحزب من عملية الإفراج عن متهمين من جماعة الإخوان في قضية منظورة أمام القضاء، بتهمة الاعتداء على جامع الرئاسة اليمنية المنصوص عليها في قرار مجلس

رد فعل أعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام بصنعاء، على إطلاق جماعة الحوثي سراح المتهمين في قضية محاولة اغتيال الرئيس السابق علي عبدالله صالح بصفقة مع جماعة الإخوان المسلمين، كشف هشاشة العلاقة بين مكونات السلطة الموازية التي تقيدها الجماعة الموالية لإيران بـ"الشراكة" مع عدد من أتباع صالح. وهي شراكة تبين في أكثر من منعطف أنها مجرد زواج قسري بين طرفين متناقضين في الرؤى والأهداف والمصالح.

صنعاء - أعلنت قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام في العاصمة اليمنية صنعاء، عن مقاطعة مختلف الهيئات السياسية والإدارية للحوثيين، على خلفية إفراج المتمردون المسيطرين على العاصمة عن خمسة معتقلين بتهمة محاولة اغتيال مؤسس الحزب، الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي قتله الحوثيون أنفسهم سنة 2017. وأندخت الصفقة التي أطلق هؤلاء بموجبها، وتمت بين الحوثيين وجماعة الإخوان المخترقة للسلطة الشرعية بقيادة الرئيس المعترف به دوليا عبدربه منصور هادي، تعقيدات جديدة على المشهد السياسي اليمني الذي يتوقع أن تشهد الاضطرابات داخله عملية نثر وإعادة تركيب.

ووصف البيان عملية "تبادل الأسرى"، التي تم بموجبها إطلاق سراح المتهمين بتفجير جامع دار الرئاسة، بأنها "صفقة مشبوهة"، كما لها من عواقب وخيمة على السلم الاجتماعي، وكونها تنتسف كل الأمان في الاحتكام للقضاء والقانون وتؤثر لانتهاج شريعة الغاب"، بحسب ما جاء في البيان.

وقال البيان إن "إقدام التجمع اليمني للإصلاح على هذه الخطوة، كطرف في هذه الصفقة تحت مسمى تبادل الأسرى، إنما يهدف إلى تجميع القضية وتوفير الحماية للجناة والستر عليهم، ويوجه رسالة سلبية توصلد الأبواب أمام كل الجهود المخلصة الساعية لتوحيد الجبهة الوطنية في مواجهة المد الإيراني، المتمثل في عصابة الحوثي الكهنوتية الإجرامية". وفي تصريح لـ "العرب" كشف محمد علي علاو، وهو

محمّد علي علاو
قيادات مؤتمر تبادل جهودا للطرح القضية أمام الأمم المتحدة

وقال موقع "المؤتمر نت" إن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام اتخذت هذا القرار في اجتماع صباح الأحد، برئاسة صادق أمين أوبراس رئيس المؤتمر الشعبي العام المنتخب من قبل قيادات المؤتمر في صنعاء عقب مقتل رئيس المؤتمر علي عبدالله صالح في ديسمبر 2017.

ووفقا للموقع الرسمي لحزب المؤتمر فقد استنكر اجتماع اللجنة العامة ما سماه "عملية الإطلاق المفاجئة للمتهمين المنتسبين إلى التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين في اليمن) بجرمة

البرلمان الكويتي صامد في موسم التجاذبات الانتخابية

للنائب، وعلى الوزير مواجهته وتفنيده، مشيرا إلى أن "حل مجلس الأمة بيد أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ونحن من نلتقي به ونحدث معه، والأمور بكل تأكيد طيبة". وقدر مشغل الاستقرار والحفاظ عليه إلى صدارة الاهتمامات في الكويت في ظل الوضع الإقليمي وحالة التوتر التي تسوده، بفعل تصاعد التجاذبات بين إيران وعدد من خصومها الإقليميين والبوليين على رأسهم الولايات المتحدة. ومثلت عودة أمير الكويت مؤخرًا من رحلة استشفاء بالولايات المتحدة عامل طمأنينة لداخل الكويتي.

ودعا الشيخ صباح، لدى استقباله الأحد في قصر بيان، رئيس مجلس الأمة وأعضاء الشعبة البرلمانية الذين شاركوا بمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ141 بالعاصمة الصربية بلغراد إلى "استخلاص العبر والدروس مما يجري في دول المنطقة". وحث النواب على "المساهمة في تعزيز أمن واستقرار الكويت، عبر العمل كأسرة واحدة"، مشددا على أهمية "التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لتعزيز سيادة المؤسسات وسيادة القانون، في إطار التمسك بالديمقراطية والنهج الديمقراطي، الذي توارثه أهل الكويت، وجلبوا عليه، بما يكفل حرية النقد والتعبير في إطار القانون". وعن الاستجوابات النيابية قال مرزوق الغانم إنها "تقدم وفق الأطر الدستورية وتواجه أيضا وفق الأطر الدستورية باعتبارها حقا دستوريا أصيلا للنائب وعلى الوزير مواجهتها وتفنيدها، ومن ثم فإن الحكم عليها يعود لكل نواب مجلس الأمة".

الكويت - نفى رئيس مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي مرزوق الغانم وجود أي توجه لحل المجلس بسبب رغبة نائبين في البرلمان في استجواب وزيرين بحكومة الشيخ جابر المبارك الصباح. وكثيرا ما كانت الاستجوابات النيابية التي لا تُستخدم فقط كأداة رقابية على عمل الحكومة، بل وسيلة لتصفية حسابات شخصية وحزبية وحتى عشائرية، مصدر توتر في علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت وسببا في حلها وإعادة تشكيلها، وهو أمر متواتر بشكل كبير في الكويت.

لكن توجهها سياسيا جديدا نشأ بالبلد، يقوم على الحفاظ إلى أقصى قدر ممكن على استقرار السلطتين، وهو ما حدث فعلا خلال الفترة النيابية الحالية، حيث لم تؤد الاستجوابات إلى إقالة الحكومة وإبطال البرلمان كما هو معهود. وتقول دوائر سياسية إن تصاعد التجاذب السياسي في الكويت أمر متوقع خلال هذه المرحلة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية القادمة المقررة لسنة 2020، حيث كثيرا ما تعتمد القوى السياسية للزيادة على بعضها البعض وعلى السلطة لخطب وند النخبين.

وكان النائب محمد هابيف قد تقدم الأسبوع الماضي بطلب استجواب لوزير المالية، فيما تقدم الأحد النائب عمر الطيباني بطلب استجواب لوزيرة الأشغال ووزارة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري. وقال الغانم في تصريح أدلى به الأحد للصحافيين في مجلس الأمة إن الاستجواب حق دستوري وأصيل

التفريونية التفاعلية كما كان سائدا في السابق. وتضمن قرار الوزير، وفق وثيقة صحافي صادر الأحد، تعديل المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية، لتنص على "تزويد مقر المجلس بالإمكانات والتجهيزات اللازمة لممارسة مهامه، مع تهيئة المكان الملائم الذي يمكن أعضاء من الرجال والنساء من ممارسة حقوق العضوية وحضور الاجتماعات واللقاءات وورش العمل والندوات والزيارات وفقا للمضوابط الشرعية".

تجريم دعوات لا تتناقض مع التوجه الرسمي نحو تحسين أوضاع المرأة بدفع من دوائر متشددة لا يزال لها تأثيرها في السعودية

وفي سياق متصل بتخفيف القيود عن المرأة في السعودية، أفاد إعلام سعودي محلي أن المملكة تدرس إلغاء شرط المحرم للنساء القادمات لاداء العمرة. ونقل صحيفة سبق الإلكترونية عن مازن درار، الأمين العام للجنة الوطنية للحج والعمرة، قوله إن وزارة الحج والعمرة تتعاون مع نداء شركات ومؤسسات العمرة القاضي بالسماح للمرأة بأداء شعيرة العمرة دون محرم. وقال درار إن القرار لا يزال تحت الدراسة، مشيرا إلى أنه حال تنفيذ القرار "سيربح وكلاء العمرة في الخارج، ويتساوى مع شرط التأشيرة السياحية للنساء".

السعودية تحسن أوضاع نساؤها بجرات محسوبة

وحذف الصبيحي تغريدته بعد الجدل الذي أعقبها، وقال إن حساباته في تويتر تعرض للاختراق، حيث كتب "ملاحظة حول تغريدة الحجاب، ما حصل هو اختراق لحسابي وكنت وقتها نائما، وبعد استيقاظي عملت على استعادته وحذف التغريدة.. صحيح أنني ممن لا يرى حرجا في كشف الوجه لكن لست معنيا بغير محارمي".

وبحسب مطلعين على الشأن السعودي فإن تجريم مثل تلك الدعوة إلى خلع النقاب، والتي لا تتناقض مع هو معن من توجه رسمي نحو تحسين أوضاع المرأة، هو من عمل دوائر متشددة دينا ما يزال لها تأثيرها في المملكة رغم التراجع المسجل في مكانتها.

وقطعت المملكة المعروفة بنزعها المحافظة، خلال السنوات القليلة الماضية، خطوات هامة في تحسين أوضاع المرأة التي جنت بعض المكاسب من ضمنها على سبيل المثال حصولها على حق قيادة السيارة، وإن تشكل متأخر جدا قياسا بباقي دول المنطقة التي بات فيها هذا الحق أمرا بديهيا. وفي سياق التخفيف من المنظور المتشدد على التعامل مع النساء ورفع القيود على تحركهن وانشطتهن، أصدر وزير الشؤون البلدية والقروية السعودي المكلف ماجد القصبي، قرارا بإلغاء المادة 107 من لائحة المجالس البلدية، والتي كانت تنص على ضرورة تخصيص قاعة مستقلة للنساء عن الرجال عند عقد اجتماعات المجالس. ويتيح إلغاء المادة 107، للمرأة المشاركة مع الرجل في القاعة نفسها دون الحاجة إلى تخصيص قاعة مستقلة، وربطها مع قاعة الرجال عبر الدائرة

تويتر، للتحقيق معه حول تهم تتعلق بـ"النظام العام"، في الإشارة إلى مغرد دعا نساء المملكة إلى حرق نقابهن. وأشار المغرد السعودي، المدعو عبدالرحمن الصبيحي، الذي يقدم نفسه كاختصاصي نفسي إرشادي، جدا وإسعا في مواقع التواصل الاجتماعي، بعد أن دعا نساء المملكة النقابات إلى تجمع في مكان ترفيقي شهير بمدينة الرياض، بهدف حرق النقاب في ما يشبه الحملة الرافضة لارتدائه.

وأوضحت النيابة في بيانها، أن "ما قام به هذا الشخص، يُعد موجبا للمساءلة في ضوء أحكام المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية".



مشهد جديد بدأت تألفه العيون